THE TEACHER'S FORUM FORUM DE L'ENSEIGNANT منتدى الأستاذ
المجلد: 16 العدد: 02 السنة: جوان 2020 الصفحات 66 ـ 78

إشكالية نقد مرويات التاريخ الإسلامي وفق قواعد النّقد عند المحدثين

The Problem of Criticism of the Narrations of Islamic History according to the Rules of Criticism among Modern Scholars

محمّد مرغيت[1]،*

[1] جامعة أحمد دراية (أدرار) (الجزائر)، yahia2307@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2019/12/22 تاريخ القبول: 2020/02/16

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معالجة مقاربة منهجية تتعلق بالدراسات النقدية لروايات التاريخ الإسلامي في القرون الثلاثة الأولى، إذ إن أغلب الروايات التاريخية لم تخضع للمنهج النقدي، والتي من خلالها تُغربل الأخبار والروايات وتصنف إلى مقبولة وغير مقبولة، ولعل فقدان منهج واضح وصارم أبقى الروايات التاريخية خليط من النصوص المقبول والمكذوب، وقد تبنى مجموعة من الأكاديميين رؤية علمية منهجية تهدف إلى الاستفادة من منهج النقد عند علماء الحديث وتطبيقه على الروايات التاريخية على اعتبار التشابه في الشكل وطريقة النقل، مع اختلاف في المضمون، فإلى أي مدى يمكن تطبيق هذا المنهج على الروايات التاريخية؟

الكلمات المفتاحية:
نقد؛
أسانيد؛
المحدثين؛
تاريخ؛
مرويات التاريخ؛

ABSTRACT:

This research aims to address a systematic approach related to critical studies of the Islamic history narratives in the first three centuries, as most of the historical narratives were not submitted to the critical method through which the news and the narratives are filtrated and classified as acceptable and unacceptable. The absence of a clear and strict methodology might have kept the historical narratives as a mixture of acceptable and rejected texts, that is why some academics adopted a systematic scientific vision that aims to benefit from the critics method of Hadith scientists and then apply it on historical narratives taking into consideration the similarities in the form and the method of transmission, as well as the differences in the content. So, to what extent is it possible to apply this method on the historical narrative?

Keywords:
Criticism,
Asanids,
Modernists,
History,
Narrations of history,

مقدمة:

لقد حظي التراث الإسلامي باهتمام كبير من قبل علماء الإسلام، ودلك بوضع قواعد وأصول ينضبط بها العلم، ويكون في منأى من التحريفات والتأويلات الباطلة من قبل طوائف وأعداء هذه الأمة، والتي تمتلك تراثا تعتز به وتفتخر به بين الأم والحضارات.

وإن الحملات الشرسة التي تعرضت لها السنة النبوية من قبل أعداء الإسلام بالطعن والتشويه لم يمكن هؤلاء الطغام من نيل المبتغى أو تحقيق المرتجى من خلال قيام ثلة من الأولين من علماء الإسلام بالدب عن حياض هده الشريعة وحفظها، بوضع أصول وضوابط يميز من خلالها الدخيل من الأصيل والصحيح من الضعيف ذلك هم علماء الحديث أهل الجرح والتعديل.

والحقيقة أنهم لما عجزوا عن ذلك حول أعداء السنة وأهل السنة سيوفهم للطعن في تاريخ هذه الأمة ورجالها، وأدخلوا في تاريخنا المجيد الروايات المكذوبة والأخبار المصنوعة انتصارا لمذاهبهم الدينية وخدمة لأغراضهم السياسة والحزبية، وحدثت ثغرات في تاريخ العظماء، ثم سلطت الأضواء على نقاط الخلاف، وهون من شأن القتال الذي حدث بين الأطراف، حتى غدا تاريخنا كله قتالا ومعارك بين الفريقين وأعطيت هذه الأحداث أكبر من حجمها، وصورت بأكثر من واقعها.[1]

إن الناظر في تاريخنا الإسلامي يجد زخما كبيرا من الروايات التاريخية ومادة خبرية هائلة، فيها ما يصح ومالا يصح أكثر، والذي يقرأ هذه الكتب بوعي تاريخي وعقيدة سليمة سيشعر فعلا بضخامة الانحراف والخطأ الذي وقع فيه كثير من المؤرخين والإخباريين القدامى لأسباب كثيرة ومتنوعة.

ولعل الإشكال المطروح هنا هو: إذا كانت الروايات التي تسوقها كتب الأخبار دون تمحيص أعطت صورا مشوهة لأحداث التاريخ الإسلامي عن قصد أم عن غير قصد. فهل يمكن تطبيق قواعد النقد الحديثي على هده المرويات، وتحقيقها وفق الموازين النقدية التي اتبعها علماء الحديث؟ وإلى أي مدى يمكن تطبيق هذا المنهج؟ هذا ما سنحاول استيعابه في هذا المقال من خلال المحاور التالية:

1. أهمية منهج النقد عند المحدثين وعلاقته بالتاريخ.
2. بيان أسباب الكذب والتحريف في التاريخ.
3. بعض أخطاء المؤرخين السابقين.
4. طرق النقد.

أ/ دراسة الإسناد (النقد الظاهري)

ب/ دراسة المتن (النقد الباطني)

جـ/ ضوابط الرواية المقبولة

5. قواعد تتبع في قبول أو رد الروايات.

خاتمة.

1/ أهمية منهج النقد عند المحدثين وعلاقته بالتاريخ:

حظي منهج النقد عند علماء الشريعة بمنزلة رفيعة وعناية فائقة، ولقد تمت أولى خطوات هذا المنهج على أيدي علماء الحديث النبوي، وكانت هذه الخطوات تهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على السنة النبوية مما دنسها من التحريف والوضع والكذب الذي فشا بين الأمة بعد أن دب إليهم الاختلاف والفرقة، وظهرت الطوائف الدينية والمذاهب السياسية والعقدية و الزنادقة والقصاصون و المتعصبون للمذاهب و تجار الحديث، وكثر الكذب في الرواية ونسبة الأخبار والأحاديث الى النبي صلى الله عليه وسلم، وكان من صور الوضع، اختلاق أسانيد مشهورة للمتن الضعيف أو الموضوع، أو قلب الأسانيد والزيادة فيها متعمدا للإغراب على غيره، أو لرفع الجهالة عن نفسه، ومنهم من يكذب فيدعي سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق، ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابة وغيرهم من حكماء العرب أو الأمم السابقة فينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.[2]

ويظهر أهمية منهج النقد في تكامله وتدوين قواعده منذ القرن الثالث الهجري، حيث نقدوا النصوص ونقدوا حملة النصوص ورواتها، مما أنتج لهم علم الإسناد المتصل الصحيح الذي هو من خصائص الأمة الإسلامية، كما أنتج لهم مجموعة من المعارف والعلوم كعلم الرجال وطبقاتهم ورحلاتهم، وتواريخ المدن والمراكز العلمية، وعلم الجرح والتعديل، وكان من ثمرات هذه العلوم أن حفظت للأمة تاريخها الثقافي والعلمي بأدق تفاصيله ومراحله.

وقد استفاد من هذه المعايير العلمية في النقد والقواعد الموضوعة في ذلك، التي وضعت في الأساس لضبط الحديث النبوي الشريف كثير من العلوم النقلية مثل التفسير، والفقه، وعلم التاريخ، والأدب واللغة، حتى صار استعمال الإسناد في هذه العلوم من السمات العامة لمناهج التأليف والمؤلفات في القرون الخمسة الأولى.[3]

ونظرا لحاجة الأمة الإسلامية لمعرفة تاريخها الحافل بالبطولات والملاحم والمبادئ وحضارتها التي أشاعت القيم الإنسانية وأعطت صورا ومشاهد لم تسبق لها حضارة، فإن المطلوب في كتابة هذا التاريخ اعتماد الروايات الصحيحة ثم الحسنة لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام وما بعده، وصياغته وفق التصور الصحيح والموازين الشرعية، لأن التاريخ الإسلامي هو تاريخ دين وعقيدة قبل أن يكون تاريخ دول ومعارك ونظم سياسية، لأن العقيدة الإسلامية هي التي أنشأت الكيانات من الدول والمجتمعات بنظمها السياسية والإدارية والتعليمية والاقتصادية وغيرها.[4]

ونظرا لحاجة الأمة الإسلامية لمعرفة تاريخها الحافل بالبطولات والملاحم والمبادئ وحضارتها التي أشاعت القيم الإنسانية وأعطت صورا ومشاهد لم تسبق لها حضارة، فإن المطلوب في كتابة هذا التاريخ اعتماد الروايات الصحيحة ثم الحسنة لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام وما بعده، وصياغته وفق التصور الصحيح والموازين الشرعية، لأن التاريخ الإسلامي هو تاريخ دين وعقيدة قبل أن يكون تاريخ دول ومعارك ونظم سياسية، لأن العقيدة الإسلامية هي التي أنشأت الكيانات من الدول والمجتمعات بنظمها السياسية والإدارية والتعليمية والاقتصادية وغيرها.[5]

2/ بيان أسباب الكذب والتحريف في التاريخ الإسلامي:

تنوعت أسباب الكذب وعوامل تحريف التاريخ الإسلامي وتباينت تبعا لأغراض وأهداف الإخباريين الذين شاركوا في تدوين التاريخ الإسلامي برواياتهم وأخبارهم، وإن استقصاء كل العوامل واستيعابها يحتاج إلى إفراد هذا الموضوع بالتأليف والبيان، يكفينا هنا أن نبين معالم عامة تكون جامعة لهذه المسألة ومنها:[6]

- أسباب تقتضي الكذب في الأخبار: وهذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية وأشار إليه من أن الكذب له أسباب تقتضيه منها:
- الزندقة والإلحاد في دين الله – نصرة المذاهب والأهواء –الأغراض الدنيوية بجمع الحطام – حب الرياسة بالحديث الغريب.

ومثل هذا ما أكده ابن خلدون في محاولته لوضع مقاييس منهجية يسير عليها المؤرخ في معالجته للقضايا التاريخية ، وميزانا يعرف به الخبر المقبول من المردود، ويعرض ابن خلدون لهذا الأمر في بيان الأسباب التي تؤدي إلى الكذب والوضع في الأخبار فيذكر منها:

- التشيعات للآراء والمذاهب.
- الثقة بالناقلين.
- الذهول عن المقاصد.
- الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع.
- جهل المؤرخين بطبائع العمران.
- تقرب الناس في الأكثر من أصحاب التجلة والمراتب.[7]

والحقيقة أن بداية جمع الأخبار التاريخية وتدوينها كما هو معلوم إنما بدأ متأخرا نوعا ما، وتعتبر الفتنة التي وقعت بين الصحابة مرحلة زمنية وحدا فاصلا بين مرحلتين من حيث قبول الأخبار وتصديقها من رواتها وبين وجوب التثبت في النقل وتصديق المنقول، فجميع الأخبار والنصوص التاريخية إنما دونت بعد نشأت الفرق المتمذهبة، وظهور أصحاب الأهواء والبدع والزنادقة، وكما هو معلوم أن من أسباب الوضع والكذب حرص أصحاب البدع والأهواء على دعوة الناس إلى بدعهم، ودعوة الفرق ذات الآراء السياسية إلى آرائها، إضافة إلى الأيدي المنحرفة من اليهود والنصارى والهراطقة الذين أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، وألبسوا لباس التشيع ونصرة آل البيت ستارا اتخذوه لتحقيق أهدافهم وغاياتهم.[8]

- ومن أسباب الوضع أيضا أن الفتنة التي وقعت بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه أسفرت عن اختلاف وشقاق كبير نجم عنه تصدع في المجتمع الإسلامي ظل أثره باقيا، حيث نشأت الأحزاب السياسية والفرق العقدية، حيث لجأ أصحابها إلى وضع الأخبار انتصارا لمذاهبهم وطعنا في مخالفيهم.
- ومن عوامل الوضع انتحال بعض الكذابين العرب مذهب التشيع والقيام بالدعوة لبعض أئمة آل البيت بغرض تحقيق الهدف المرسوم وهو الوصول إلى سدة الحكم والسلطة، فعمدوا إلى وضع الأخبار لتعضيد مذاهبهم.

- دور عبد الله بن سبأ اليهودي في ترويج الأكاذيب واختلاق الروايات التي تطعن في الخليفة عثمان رضي الله عنه، ويعتبر ابن سبأ أول من أرسى قواعد التشيع من القول بالرجعة والوصية والغيبة وسب الصحابة.[9]
- أثر الشيعة في الوضع وانتحال الأخبار: الناظر في كتب علماء الجرح والتعديل يجد اتفاقا على أن الكذب في الرافضة – الشيعة – أظهر منه في سائر الطوائف، حتى قيل أكذب من رافضي، وكلام العلماء في ذلك كثير منهم: الأعمش والخطيب البغدادي، وابن المبارك، وحماد بن سلمة، وشريك القاضي، ومالك بن أنس والشافعي ويزيد بن هارون وغيرهم كثير، وكلهم مجمعون على أن الكذب أمر ملازم للشيعة وعلم عليهم، وهذا ما نراه جليا في كتب الجرح والتعديل في الكلام على أحوال الرجال من جهة العدالة والضبط، فلم يسلم أحد من الإخباريين الشيعة من جرح بله من وصفهم بأقصى مراتب الجرح منهم أبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي، جابر بمن يزيد الجعفي وغيرهم ممن تركوا الرواية عنهم.[10]

وهذه الأسباب وغيرها مما ذكرناه في هذا المقال هي العوامل التي جعلت المؤرخين يقعوا في أوهام وأخطاء جسيمة – عن قصد أم غير قصد – في تصوير وبناء الصورة التاريخية للأمة الإسلامية من خلال التركة التي وصلتنا على أنها تاريخنا، ومن ثم وقع مؤرخونا في أغلاط لما لم يراعوا الكثير من الشروط الموضوعية والضوابط المنهجية في قبول الخبر وتصحيحه ومعرفة ما يصح وما لا يصح.

3/ بعض أخطاء المؤرخين السابقين:

تشير بعض الدراسات المعاصرة أن أغلب المؤرخين والإخباريين المسلمين الذين اهتموا بالتأريخ لهذه الأمة وتدوين السير والمغازي وأخبار الصحابة والفاتحين والخلفاء والأمراء... لم يهتموا بالجانب النقدي لهذه الأخبار وتمحيصها، وإنما كان جل اهتمامهم الجمع والإكثار من الرواية، حتى تكدس لدينا زخم كبير من الروايات، ظن أنه تاريخنا بما احتوته من روايات وأخبار شوهت التاريخ المشرف لهذه الأمة وكان من أخطائهم أيضا:

- اعتماد الروايات التاريخية دون تدقيق وكشف التأثيرات الحزبية والمذهبية والنزعة الشعوبية في تزوير الوقائع والأخبار، ومن ثم يكون البناء التاريخي للحقائق قائم على الأغلاط والأكاذيب ويكون تفسير هذه الحوادث وتعليلها فيه خطأ واضح
- خطأ إغفال الزمن في قراءة الحوادث، وأن عدم الدقة في تحديد التواريخ وضبطها يؤدي إلى خلط في التقييم والسرد والتقاط العناصر الفعلية للحوادث، ومن ثم يكون هناك قلب للحقائق التاريخية ووضعها في غير إطارها الزمني، وبالتالي يفقد الحدث التاريخي مدلوله وسياقه.
- أخطاء التدوين، إذ اعتمد المؤرخون أحيانا أسلوب الاختصار والتلخيص وعدم الاهتمام بالأسباب والعوامل التي صنعت الحدث من معرفة أحوال الرجال والنقلة ودورهم في توجيه الحدث التاريخي.
- ضعف البحث في فهم المصادر التاريخية نفسها، وعدم التدقيق في صحتها وجدية رواة أخبارها، وبالتالي فقدان عنصر الشك في الخبر، والتسليم لكل ناقل فيما نقل دون التثبت والتحقق، خاصة وأن بعض الإخباريين

والمؤرخين اعتمدوا أخبار وحكايات لا يقبلها العقل السليم، إما لاستحالة تحقق مضمونها واقعيا، أو لكون الظروف الزمانية والمكانية لا تسمح بتحققه.

- عدم الاستفادة من مناهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية وخاصة ما تعلق بالأخبار التاريخية الأولى والتي تُنُوقلت إلينا من طريق الإسناد، وهذا الأمر هو الذي نحاول أن نثيره، من خلال إمكانية نقد الأخبار التاريخية وإعمال المنهج النقدي المستفاد من علماء الحديث في التعامل مع السنة النبوية.

4/ طريق النقد:

كانت الأخبار عند العرب قديما هي العمود والمادة الأولية للتأريخ وتسجيل الحوادث، رغم افتقارها إلى عنصر التطور الزمني الذي هو عمود البناء التاريخي، لكن الحقيقة أن هذه الأخبار قامت على أسس واقعية بعيدة عن الخرافات والأساطير كما كان الحال سائدا في أوروبا في عصور سابقة ، ومما تجدرا لإشارة إليه أن المسلمين لم تتوفر لديهم الإمكانات العلمية لوضع القواعد الأساسية لمنهج البحث التاريخي، عندما كان رصيدهم من المادة التاريخية قليلا، وإنما نما هذا الأمر وتطور بعد محاولات كثيرة تظافرت فيها عوامل عدة ساعدت على تبلور منهج البحث وبزوغ المنهج النقدي وأبرزها الإسلام.[11]

لقد ظهر جمهور واسع من الرواة والإخباريين كرسوا جهودهم في جمع الروايات التاريخية فشكلوا بذلك الإطار العام لاهتمامات المسلمين بالتاريخ، وكانت بداية اهتماماتهم بدراسة السير والمغازي وأخبار الصحابة والتابعين، وأخبار الفتوحات وأحداث الفتنة، وأحوال الخلفاء والأمراء، وأبرزها الاهتمام بتدوين السنة النبوية وجمعها، ولكن بمرور الزمن ظهرت مشكلة، تمثلت في ظهور حركة الوضع من ناحية، لأسباب سياسية ثم فيما بعد لأسباب عقدية نفعية، وطال الزمن بين رواتها وبين النبي عليه الصلاة والسلام، الأمر الذي استدعى من العلماء المسلمين وضع القواعد النقدية الأولى للتعامل مع الحديث سندا ومتنا، وبعد مرور القرون الثلاثة الأولى كانت مواد المنهج النقدي قد اتسعت وتبلورت عند العلماء بشكل أتاح الفرصة لظهور المؤلفات الأولى في علم مصطلح الحديث.[12]

وكان ظهور المنهج مقترنا بخطوات أخرى تظافرت لتحقيق الهدف وهي الاهتمام بذكر الأسانيد والتفتيش عن عدالة الرواة وضبطهم والتأكد من لقاءهم مع بعضهم بتحديد طبقاتهم في اللقيا والسماع.

ونتج عن هذا أن انضبط هذا المنهج وضبطت قواعد الرواية بالجهود التي بذلها ثلة من العلماء في وضع قواعد لعلوم الحديث أو مصطلح الحديث، الذي اتسم بالدقة المتناهية في التعامل مع الأحاديث والآثار إيجابا أو سلبا قبولا أو ردا.

وإذا كانت طبيعة المادة التاريخية التي وصلتنا في مؤلفات المؤرخين الأوائل جاءت من حيث النقل والتدوين على طريقة الأحاديث النبوية، من جهة اعتمادها على الإسناد الذي هو عمود الخبر، فإلى أي حد يمكننا أن نتعامل مع هذه الأخبار والروايات ونميز صحيحها من ضعيفها، علما أن رواية الخبر التاريخي تختلف عن رواية الحديث النبوي؟ وهل يمكننا أن نستفيد من قواعد المحدثين في عملية البحث التاريخي؟ والجواب انه يمكن إذا راعينا

بعض الضوابط والشروط الموضوعية في هذا، ومن خلال ذلك يمكننا أن ندرس أسانيد الأخبار والروايات التاريخية ومتونها، ونقبل منها ونرد وفق ما سيأتي بيانه.

أ- دراسة الإسناد: (النقد الظاهري):

يعتبر الإسناد في المنهج الإسلامي هو العمود الفقري للخبر، وهو المعتمد في معرفة قيمة الخبر من حيث الصحة وعدمها، وهو من خصائص الأمة الإسلامية، ولدى فقد اعتنى به المسلمون وأولوه أهمية بالغة في معرفة صدق الخبر. والإسناد المتصل الصحيح يعطي الطمأنينة والثقة بما يتم نقله، إذ يمثل شهادة مجموعة من الرجال العدول الثقات الضابطين، مما يؤكد صحة الخبر، إذ معرفة السند الهدف منه تصحيح النصوص والأخبار ومحاربة الوضع والكذب فيها.[13]

والحقيقة أن معرفة حال الراوي والرواة الذين يعتبرون شهود عيان على الحادثة التاريخية والخبر التاريخي يعطى أكثر مصداقية للخبر، خاصة على تدقيق المنهج في التأكد من الاتصال بين الرواة الناقلين للخبر عبر العصور خوفا من وقوع الانقطاع الزمني مما يولد الشك في صحة الرواية،[14] كما أن شاهد العيان الذي هو الراوي هو المؤرخ الحقيقي وحينئذ يبني شهادته على الملاحظة المباشرة، ولكن تبقى مهمة الباحث هو أن يتأكد من صدق شاهد العيان وصدق المخبرين عنه.[15]

هذا ولقد بدأت محاولات قديمة في الاهتمام بنقد الأخبار التاريخية خاصة من جهة الرواية، وإن لم يوضعوا للتاريخ عموما مصطلحا[16] تنضبط به قواعد النقد إلا أنهم وضعوا شروطا كانت كفيلة إلى حد ما بحفظ الكثير من الأخبار والروايات التي لها متعلق بالشريعة والعقيدة أو الصحابة وغيرها، ومن بين هذه الأمور التي وضعوها.

- أنهم لم يقبلوا الأخبار المكتوبة إلا بالاعتماد على المقارنة بمصدر شفهي، والحقيقة أن هذا المسلك يعتبر من أميز الأساليب التي اعتمدها المحدثون في نقد الرواية وتتم المقارنة عادة بين سلاسل الأسانيد ثم بين المتون للخبر الواحد. وقد كشفت هذه المقارنة عن وقوع الاضطراب والقلب والتصحيف والتحريف والإدراج وهذه الدراسة للمتن من حيث تصحيحه وضبطه من نسبته لقاله تدخل في منهج البحث الغربي تحت عنوان" تصحيح النص".[17]
- اشترطوا بلوغ السن الذي يصير فيه الراوي عاقلا مميزا.
- القدرة على الضبط والتحلي بميزة الالتزام بحدود الدين والعدل.[18]

والحقيقة انه لما كان معرفة حال الرواة جرحا وتعديلا يساعد على التحقق من صحة الرواية ونقد الأخبار، فقد حافظ عليه العلماء الذين قاموا بالجمع والتدوين سواء في السيرة أم الأخبار التاريخية، كما فعل أبان بن عثمان وعروة بن الزبير، والزهري، وخليفة بن خياط... هذا وقد اتخذت جهود العلماء المسلمين لمقاومة الكذب في الخبر جانبين:

- جانبا نظريا: بوصفهم للقواعد الدالة على الكذب.
- جانب عمليا: ببيانهم للأشخاص المتهمين بالكذب وتعريف الناس بهم ليحتاط منهم.[19]

ومما لاشك فيه أن المصنفات في قواعد الرواية وفي الرجال قدمت خدمة جليلة للسنة المطهرة، ويمكن الاستفادة منها في حقل التاريخ الإسلامي إلى حد ما، إذ تكشف النقاب عن قواعد التحديث وأحوال الرواة لتمييز القوي من الضعيف والصادق من الكاذب، وذلك يمكن للباحث والمخ من أن يعرف لكل خبر قيمته، خاصة وأن الدراسات التاريخية الهدف منها هو إبراز الحقائق التي تعتبر هدفا منشودا يتوخاه كل باحث نزيه.[20]

ب– دراسة المتن (النقد الباطني):

لم تكن جهود علماء الحديث وأهل النقد والتمحيص منصبة فقط على أسانيد الأخبار والروايات، بل تعداها إلى فحص المتون ونقدها فبالنسبة للأحاديث النبوية فقد بلغ علماء الحديث من الدقة والإحكام في استخراج علل المتون وما يقدح في صحتها مبلغا عظيما، لأن العلة كما تكون في السند تكون قي المتن ، ولا يلزم من صحة السند صحة المتن والعكس، كما انه يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة* قادحة فيه.[21]

والحقيقة أن كل ما ينطبق على الأحاديث من ناحية تقسيمه إلى أقسام باعتبار صحته وضعفه ينطبق على نوع من الأخبار التاريخية كالسير والمغازي، فيكن تقسيم الأخبار التاريخية والحكم عليها، بنفس المنهج والمقاييس، لان كتاب السيرة والمغازي وأخبار الصحابة والروايات المتعلقة بالخلفاء وأحداث الفتنة. أقول تعرض هؤلاء الكتاب لما تعرض إليه المحدثون من رواة الأحاديث من تمحيص ونقد وجرح ونظر إلى الأسانيد ومتونها.[22]

لقد كان صحابة رسول الله يستحلفون الرواة ولا يقبلون منهم إلا ببينة وأدى بهم تطبيق هذا المنهج إلى تصحيح المتون أي الخبر، كما فهموا جيدا الأسباب التي تؤدي إلى أخطاء الرواة، ولقد استمر هذا المنهج عند العلماء المسلمين من المحدثين والمؤرخين بوضع قواعد وأصول ينضبط بها الخبر التاريخي عن طريق نقدها وتعليلها، وتطبيق عليها مبدأ الشك ابتداء في صحتها وصلاحيتها، حتى يحدد درجة استفادتها في البناء التاريخي للأمة الإسلامية.[23]

والنماذج العملية في هذا كثيرة من لدن الصحابة الذين أعملوا منهج التحقق في الخبر وقبوله، منها: سؤال أبي بكر الصديق عن الجدة هل ترث، ولما أجابه المغيرة بأنها ترث السدس، طلب منه الصديق أن يأتيه بشاهد فشهد محمد بن مسلمة، وقصة عمر بن الخطاب مع أبي بن كعب لما حدثه بحديث فطلب منه أن يأتيه بشاهد على ما يقول، فلما أتاه بذلك قال له: أما إني لم أتهمك ولكني أحببت أن أتثبت، وغيرها كثير.[24]

وبالنظر إلى القواعد الدقيقة – كما أشرنا سابقا – التي وضعها علماء الحديث في نقد متون الأحاديث النبوية واستخراج عللها وتصحيح متونها كعرضها على القرآن والسنة أو تعارض هذه الروايات مع الأصول المقررة في الشرع وما عرف من أحكام الدين، واستعمال النظر العقلي وغيرها، فإن ذلك يمكن أن يكون صالحا لتطبيقها في مجال الأخبار التاريخية، مع الاستفادة من المناهج الحديثة في نقد وتصحيح النصوص كمنهج النقد الاجتماعي والعقلي عند ابن خلدون وغيره من دارسي التاريخ مما يتفق والأصول العامة للإسلام، وتطبيق ذلك على الروايات التاريخية، والذي سيقدم بلا شك خدمة جليلة للتاريخ الإسلامي بتخليص الروايات من الشوائب التي علقت بها، وكشف عوامل الكذب والتحريف، ووضع القواعد التي تساعد المؤرخ على تجنب الوقوع في الأخطاء التي مردها

التسليم بجميع الروايات التاريخية،[25] لأنه من اللازم على المؤرخ أن تتوفر به ملكة النقد، فلا يجوز له أن يقبل كل كلام أو يصدق كل رواية أو وثيقة، أو مصدر آخر بغير الدرس والفحص والاستقراء، فإذا أعوزت المؤرخ ملكة النقد سقطت عنه صفته، وأصبح مجرد شخص يحكي ويروي كل ما يبلغه على أنه حقيقة واقعة، وليس بهذا يدرس أو يكتب التاريخ.[26]

جـ- ضوابط الرواية المقبولة:

لقد نبه القرآن الكريم والنبي صلى الله عليه وسلم، كما حض أئمة الإسلام وعلماء الحديث والأصول على وجوب التثبت في قبول الأنباء والروايات والأحاديث،[27] وجاءت في ذلك نصوصا قطعية كثيرة تدل على ذلك.

ورغم ذلك ينبغي معرفة أن رواية الخبر التاريخي ليست كرواية الحديث النبوي وهذا من حيث العموم، إذ الفرق بينهما واضح وجلي، وإن كان يشتركان في بعض الأصول التي سنوضحها في هذا السياق، ذلك أن الأحاديث النبوية من حيث قيمتها ودرجتها هي وحي أوحي إلى النبي عليه الصلاة والسلام غير متعبدون بتلاوته، وكذلك لما يترتب عليها من بناء الأحكام وإقامة الحدود، فهي الأصل الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ولهذا ضبط العلماء قواعد دقيقة فيمن تأخذ عنه الرواية وتشددوا في قبول الأخبار النبوية وردها. إلا أن تطبيق منهج النقد عند المحدثين وإعمال الموازين النقدية بكل خطواتها على جميع الأخبار التاريخية أمر فيه تعسف كبير بل وعسير، رغم الشروط التي اشترطوها في المؤرخ كما في راوي الحديث من: العقل والضبط والإسلام والعدالة، لأن الأخبار التاريخية لا تصل من حيث قيمتها العلمية وثبوتها وعدالة رواتها واتصال أسانيدها بالمفهوم الحديثي الدقيق إلى منزلة الأحاديث النبوية، إلا ما تعلق ببعض المرويات في السيرة النبوية والخلافة الراشدة مما تأكدت صحته عن طريق مصنفات السنة.

إضافة إلى هذا فإن الأخبار التاريخية تعرضت أكثر إلى التحريف وانقطاع أسانيدها وكثرة الرواة المجاهيل والضعفاء ممن ترك الأخذ عنهم لأسباب كثيرة، يقول أمحزون: "على أن تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة الروايات، فإذا كان المروي متعلقا بالنبي عليه السلام، أو بأحد من الصحابة، رضي الله عنه، فإنه يجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم...".[28]

وهذا أمر مقبول بل واجب التثبت لما يترتب على هذه الروايات من أحكام شرعية، إضافة إلى هذا ما تعلق بأمور العقائد أو مواضيع الحلال والحرام، وخاصة الأمور النازلة التي حدثت بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام، واجتهادات الصحابة وفتاويهم، وما يتعلق بأحوالهم وعدالتهم، وأخبار الردة والفتوح وتنظيم الدولة وعلاقاتها بالأمم الأخرى وأحوال الحرب والسلم وأحداث الفتنة، وأخبار النبي ومغازيه وسيرته، وكل ماله صلة بالعقيدة والشريعة أو يثبت به حكما شرعيا، فينبغي التثبت والتعامل مع هذه الروايات بنفس المقاييس والموازين النقدية التي عوملت بها السنة النبوية.

يقول الدكتور أكرم ضياء العمري:[29] "كما أن استعمال قواعد المصطلح في نقد الروايات التاريخية ينبغي أن يشتد على قدر تعلق المادة بالأحداث الخطيرة التي تؤثر فيها الأهواء، ويشتط عندها الرواة كأن تكون الروايات لها

مساس بالعقائد كالفتن التي حدثت في جيل الصحابة أو ذات صلة بالأحكام الشرعية كالسوابق الفقهية، فإن التشدد في قبولها يجعل استعمال نقد الحديث بدقة أمرا مقبولا..."،[30] أما ماعدا ذلك فيكفي كما قال العمري:" اتفاق الإخباريين واختلافهم عليها وسلامتها من الشذوذ والتناقض، وسلامة القصد عند الرواة لئلا يميلوا بالأخبار نحو خدمة اتجاهاتهم العقدية والسياسية..".[31]

رغم هذا فلا يمكن التسليم بجواز رواية الأخبار التاريخية عن إخباريين عرفوا بالكذب أو وصفوا بأقصى مراتب الجرح، كالزندقة والتشيع والتجهم، وغيرها من مراتب الجرح التي لا تقبل الرواية عنهم والأخذ منهم، ولكن يكون هناك تساهل في قبول الروايات فيمن قل ضبطه أو تكلم فيه بألفاظ لا تطعن في عدالته ودينه، كالغفلة والوهم والاختلاط ونحوها، فحينئذ يتساهل في الأخذ عنهم إعمالا للقاعدة التي وضعها بعض العلماء من جواز التساهل في رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال على الخلاف المشهور.

كما أنه يمكن قبول بعض الروايات التاريخية التي يشهد لها نصا شرعيا من الكتاب أو السنة أو تشترك مع روايات صحيحة في أصل الحادثة، أو لا يترتب عليها حكما شرعيا أو عقديا. وهذا ما قرره بعض العلماء السابقين بحكم أن الأخبار التاريخية لم تعامل معاملة الأحاديث النبوية، هذا وإن اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية أمر فيه تعسف كبير، لأن ذلك سوف يترتب عليه وجود فجوة في تاريخنا، وهذا الأمر ينبغي أن يعيه الدارسون، كما أن هذا لا يعني البتة التخلي عن منهج المحدثين في التعامل مع الروايات التاريخية نقدا وتمحيصا لأسانيدها ومتونها، وترجيحا لرواياتها المتعارضة عن طريق المقارنة، وهذا ما نجده في تعامل المحدثين في كتبهم مع أصحاب السير والمغازي والأخبار، فرغم ضعفهم من جهة الرواية في الأحاديث وترك بعضهم، إلا أنه يستشهد برواياتهم ويستدل بها على بعض التفصيلات، من ذلك صنيع ابن حجر في فتح الباري، حيث قبل بعض الأخبار لبعض الإخباريين لاعتنائهم بالسير والمغازي، ولم يقبلوا رواياتهم في الأحكام الشرعية، وهذا منهج معتبر عند العلماء المحققين، وهناك نماذج كثيرة في هذا الباب.[32]

بقي أن نقول أن المحدثين قد تعاملوا مع الروايات التاريخية بنوع من المرونة و عدم التشدد إلا ما تعلق بالشريعة–كما فصلنا– وإلا فإن الأخبار التاريخية لها ضوابط أخرى وقواعد تساعد على قبول الأخبار وردها.

5/ قواعد تُتبع في قبول أو رد الأخبار التاريخية:

1. اعتماد المصادر الشرعية وتقديمها على كل مصدر.
2. الفهم الصحيح للإيمان ودوره في تفسير الأحداث.
3. أثر العقيدة في دوافع السلوك.
4. معرفة العوامل المؤثرة في حركة التاريخ.
5. العلم بمقادير الناس وأحوالهم ومنازلهم والتثبت فيما يقال عنهم.
6. الكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل وإنصاف.
7. العبرة بكثرة الفضائل.

8. إحالة الحوادث على الخطأ والاجتهاد.
9. تحري الطريقة المثلى في معالجة القضايا والأخطاء.
10. الاستعانة بعلم الجرح والتعديل للترجيح بين الروايات المتعارضة وبناء الصورة التاريخية الصحيحة.
11. الرجوع إلى كتب السنة كمصدر مهم لأخبار صدر الإسلام.
12. معرفة حدود الأخذ من كتب أصحاب الفرق والأهواء.
13. معرفة ضوابط الأخذ من كتب غير المسلمين.
14. مراعاة ظروف العصر الذي وقعت فيه الحادثة.
15. استعمال المصطلحات الإسلامية.[33]

الخاتمة:

لا شك أن الاهتمام بالإسناد والنظرة النقدية لما يروى ويكتب، وخاصة ما تعلق بصدر الإسلام من غزوات الرسول وأخبار الصحابة والخلفاء وغيرها من الأخبار التاريخية والاستفادة من مناهج المحدثين في حقل التاريخ الإسلامي القائمة على تطبيق قواعد نقد الحديث مطلب ملح وضروري، إلا أن هذا التطبيق لقواعد النقد بكل خطواته، هو أمر نسبي تحدده المرويات، فمن العسير تطبيق منهج النقد عند المحدثين، بكل خطواته على جميع الأخبار التاريخية، وإن اشترط العلماء والنقاد في المؤرخ ما اشترطوه في رواية الحديث من أربعة أمور: العقل والضبط والإسلام والعدالة، لان المرويات التاريخية لا تبلغ في ثبوتها وعدالة رواتها واتصال أسانيدها إلى درجة المرويات النبوية إلا فيما يتعلق بسيرة النبي صلى الله غليه وسلم وما يتعلق بعدالة الصحابة، أو ما كان له علاقة بالشريعة والعقيدة. بالإضافة إلى استخدام منهج النقد الاجتماعي والمنهج العقلي في نقد النصوص التاريخية سيقدم خدمة جليلة للتاريخ، والهدف من ذلك كله هو الوصول إلى بناء الصورة التاريخية الصحيحة، ومن ثم خدمة الحقيقة التاريخية المنشودة.

المراجع:

- **كتب:**

1/ رستم، أسد (2002م)، مصطلح التاريخ، المكتبة العصرية، ط1، بيروت/ لبنان.

2/ العمري، أكرم ضياء (1998م)، الخلافة الراشدة، مكتبة العبيكان، ط2، الرياض/ المملكة العربية السّعوديّة.

3/ قويدر، بشار (1993م)، مناهج التاريخ الإسلامي، دار الوعي، ط1، الجزائر.

4/ عثمان حسن (2010)، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، ط10، القاهرة/ مصر.

5/ ابن خلدون، عبد الرحمن (د.ت)، المقدمة، دار الجيل، (دط)، بيروت/ لبنان.

6/ العمري، محمد علي قاسم (د.ت)، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس، (د.ت)، الأردن.

7/ الطبري، محمد بن جرير (1997)، تاريخ الأمم والملوك، ج1، دار الكتب العلمية، (دط)، بيروت/ بنان.

8/ أمحزون، محمد (1994)، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، ج1، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط1، الرياض/

9/ شاكر، محمود (2000)، التاريخ الاسلامي، المكتب الاسلامي، ط8، بيروت/ لبنان.

10/ بن صامل، السلمي محمد (1429هـ)، منهج كتابة التاريخ الاسلامي، دار ابن الجوزي، ط 1، الرياض/ المملكة العربية السّعوديّة.

11/ السيوطي، جلال الدين (1985م)، تدريب الراوي، تح: أحمد عمر هاشم، ج1، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت/ لبنان.

- **مقالات:**

12/ الحمل، شوقي عطا الله (1983)، "التاريخ عند العرب" المجلة العربية للعلوم الإنسانية، م3، عدد11، الكويت.

13/ العمري، أكرم ضياء (1988م)، "منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالميثودولوجيا الغربية"، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، العدد الثالث، الدوحة.

الهوامش والإحالات:

[1] – محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ط8، المكتب الإسلامي، بيروت، 1421هـ، 2000، ص.13.

[2] – السلمي محمد بن صامل، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ط 1، دار ابن الجوزي، الرياض، 1429هـ، ص. 164،165.

[3] – المرجع نفسه، ص.144.

[4] – محمد أمحزون، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، ج1، ط1، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1415هـ- 1994. ص.26،27.

[5] – محمد أمحزون، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، ج1، ط1، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1415هـ- 1994. ص.26،27.

[6] – محمد أمحزون، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، ج1، نفسه ص.44.

[7]– ابن خلدون، المقدمة، (دط)، دار الجيل: بيروت، ص.39

[8]– محمد أمحزون، المرجع السابق، ص.52

[9]– المرجع نفسه، ص58، 59 .

[10]– المرجع نفسه، ص- ص. 63- 81.

[11] – الطبري، (محمد بن جرير) ، تاريخ الأمم والملوك، ج1 ، (دط) ، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، 1417هـ ، 1997، ص. 10.

[12] – أكرم ضياء العمري، "منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالميثودولوجيا الغربية"، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، العدد الثالث، الدوحة. 1408هـ، 1988م . ص.113.

[13] – محمد أمحزون، المرجع السابق، ص. 82

[14] – أكرم العمري، المرجع السابق، ص.118. 119.

[15] – المرجع نفسه، ص.120.

[16]– لقد كان ما عمله أسد رستم في كتابه " مصطلح التاريخ" من الإفادة من مصطلح الحديث قي وضع مصطلح للتاريخ محاولة مفيدة في الكشف عن قواعد نقد الحديث في عملية نقد التاريخ. ينظر: أسد رستم ، مصطلح التاريخ، ط1، المكتبة العصرية: بيروت، 1423هـ، 2002م.

[17] – أكرم ضياء العمري، المرجع السابق، ص.115. وكذلك: أسد رستم، المرجع السابق، ص.42. وما بعدها.

[18] – بشار قويدر، مناهج التاريخ الإسلامي، ط1، دار الوعي: الجزائر، 1413هـ، 1993م.ص.19.

[19] – محمد أمحزون، المرجع السابق، ص. 87.

[20] – المرجع نفسه، ص.89. 90.

[21] – انظر: السيوطي (جلال الدين)، تدريب الراوي، تح: أحمد عمر هاشم، ج1، ط1، دار الكتاب العربي: بيروت، 1405هـ، 1985م ، ص. 44. وما بعدها.

[22] – شوقي عطا الله الحمل، "التاريخ عند العرب" المجلة العربية للعلوم الإنسانية، م3، عدد11، صيف 1983، الكويت، ص. 38.

* – العلة سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث والخبر مع ظهور السلامة.

[23] – بشار قويدر، المرجع السابق، ص– ص. 18– 20.

[24] – محمد أمحزون، المرجع السابق، ص.93. 94.

[25] – ينظر: أمحزون، المرجع السابق، ص. 50. وأسد رستم، مرجع سابق، ص. 23.

[26] – حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط10، دار المعارف، القاهرة، 2010،ص.19.

[27] – حسن عثمان، مرجع سابق، ص.138

[28] – محمد أمحزون، المرجع السابق، ص. 95.

[29] – لقد قام الدكتور أكرم ضياء العمري وهو رئيس الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتوجيه عدد من الرسائل التي سجلت في قسم الدراسات العليا لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه نحو نقد المرويات التي احتوتها كتب الحديث والمغازي والتواريخ عن السيرة النبوية بهدف توثيق المعلومات عن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام.

[30] – محمد امحزن، مرجع سابق، ص. 95. 96.

[31] – أكرم ضياء العمري، الخلافة الراشدة، ط2، مكتبة العبيكان: الرياض، 1419هـ ، 1998م.

[32] – محمد أمجزون، مرجع سابق، ص.99.

[33] – للاستزادة أنظر: محمد أمحزون، مرجع سابق، ص– ص. 101، 122.